

المقاومة المغربية في مدلولها التاريخي وثواب الوضعية التاريخية للمغرب

محاضرة أقيمت يوم 18 يونيو 1986، يوم
المقاومة، في حفل نظمه المقاومون بالمناسبة
بالمسرح البلدي بالدار البيضاء.

أيها الاخوان :

يشرفني أن تتاح لي فرصة المساهمة في هذه الذكرى بكلمة أحاول فيها أن أحدد معكم المدلول التاريخي للمقاومة في المغرب، أقصد المدلول الذي يمكن استخلاصه، لا من الجزئيات والأمور الظرفية العابرة، بل من المعطيات العامة والثابتة التي تشكل الأحداث التاريخية في المغرب وتوجهها هذه الوجهة أو تلك.

لن أحدثكم إذن عن المقاومة وبطولاتها ولا عن نشأتها وتطورها ولا عن علاقتها بالحركة الوطنية : الرحم الذي خرجت منه، لن أحدثكم عن تنظيماتها ولا عن رجالها ولا عن نجاحاتها ومشاكلها وما آل إليه أمرها.. كل ذلك هو تاريخ المقاومة الذي لم يكتب بعد، هو السجل النضالي الحافل الذي أصبح مع مرور الزمن يتعرض للنسيان والاهمال، وهما مقترنان متلازمان.

فعلاً، تاريخ المقاومة لم يكتب بعد، لم يخلد بعد، لا من طرف المؤرخين ولا من طرف الكتاب المسرحيين والقصاصين والفنانين والسينائيين ولا من الرسامين.. ان بطولات المقاومين، وأبناء الشعب المغربي عامة، خلال الكفاح من أجل الاستقلال، جديرة بأن تكون حية في ذاكرة الأجيال من خلال فنون التعبير المختلفة، من كتابة تاريخية إلى مسرح وسينما وقصة وشعر ورسم. الخ إن الشعوب اليوم تخلد بطولاتها وأمجادها بمختلف أنواع التعبير والتسجيل، فلماذا لا ينصرف الكتاب والفنانون والرسامون والسينائيون في المغرب إلى استلهام المقاومة المغربية : بطولاتها وتضحيات رجالها وانتصاراتها وأمجادها الرائعة ؟

إن المقاومة المغربية أصبحت اليوم تاريخاً، أصبحت جزءاً من التاريخ، إنها تراثنا الحيّ الملتهق بالحاضر، الممثل للماضي، الملمح للمستقبل. وإذا كان من الممكن التماس بعض العذر لرجال الفكر والأدب والفنّ الذين عاشوا خلال السنوات التي تلت الاعلان عن الاستقلال، وأولاً لقلة عددهم، وثانياً لكون مشاغل أخرى قد أبعدهم عن عالم الفكر والثقافة، فإن رجال الفكر والأدب والفنّ، اليوم، وعددهم أكبر ووعيهم أعمق، مطالبون بتخليد هذا التراث النضالي الذي يسجل كفاحات أبناء الشعب المغربي من أجل الاستقلال والحرية والكرامة.

لن أحدثكم، إذن، عن المقاومة من داخلها، فهذا موضوع يجب أن تتوزعه مختلف الاختصاصات وتتعلون فيه كل الكفاءات الفكرية والأدبية والفنية. ولما كان اختصاصي مرتبطاً أكثر بالأبحاث النظرية فإن كل ما يمكنني المساهمة به الآن، وفي هذا المجال بالذات، هو القيام بمحاولة أولى، ابتدائية ومؤقتة، للتنظير للمقاومة المغربية كظاهرة تاريخية، أي كحدث يندرج في إطار تاريخي عام له ثوابت تحدده وتحكم الأشياء المنتمية إليه، هو الاطار الذي يتحدد به كل شيء في المغرب منذ أن أصبح وطناً/ دولة، أو دولة/ وطناً.

سأتحدث إذن عن المقاومة، عن حركة المقاومة المغربية من أجل الاستقلال، ضمن إطار عام. وهذا ليس مما يقلل من أهميتها، بل بالعكس، إن إندراجها ضمن إطار مغربي عام معناه أنها ليست حركة يتيمة، ولا حركة ردّ فعل مؤقتة، بل معناه أنها حركة أصيلة تجد كل مقوماتها في تاريخ المغرب نفسه، فهي إذن جزء من التاريخ، تاريخنا، وتاريخ المنطقة كلها، وليست طائفة عليه ولا مستوردة إليه.

ولكي أبرز أهمية هذا النوع من النظرة العامة لظاهرة المقاومة المغربية سأبدأ بطرح أسئلة، نظرية فعلاً، «فضولية» حقاً، ولكنها هامة وضرورية فيما اعتقد لفهم تلك الظاهرة، وربما أن هذه الأسئلة مرتبطة مباشرة بالمحددات الظرفية لحركة المقاومة وجيش التحرير في المغرب، فإني سأبدأ بالتذكير بهذه المحددات، ثم أطرح انطلاقاً منها جملة أسئلة أساسية، وسنرى أنها لا تجد جوابها في هذه المحددات الظرفية التي تسمح بالقائها، بل إنما تجده في الاطار العام الذي يتحدد به «المغرب التاريخي» أعني كل ما هو تاريخي في مسيرة الزمن المغربي. والجواب عن هذه الأسئلة، وضمن هذا الاطار العام واعتماداً عليه هو ما أقصده هنا بـ «المدلول التاريخي» للمقاومة المغربية.

المحددات الظرفية للمقاومة المسلحة في المغرب، من أجل الاستقلال، معروفة، ولذلك سأكتفي بالتذكير بأهمها.

نحن نعرف أن حركة المقاومة المسلحة حركة الفداء وجيش التحرير، انطلقت في خريف سنة 1953 بعد حوالي شهرين من نفي الملك الراحل محمد الخامس. ونعرف أيضاً أن هذه الحركة

قد انتهت عملياً في تحريف سنة 1956 مع عودة محمد الخامس وإعلانه عن «انتهاء عهد الحجر والحماية وبزوغ فجر الاستقلال والحرية». لقد دامت حركة المقاومة، إذن، مدة ثلاث سنوات.. مدة قصيرة في حياة الشعوب ولكنها مع قصرها أنجزت مهمتها، حققت الهدف الذي من أجله قامت المقاومة : عودة محمد الخامس والاعتراف بالاستقلال. وبذلك كان المغرب على رأس الدول الأفريقية التي حققت استقلالها بانتزاعه انتزاعاً، وبواسطة السلاح. وهذا الانجاز السريع لأعظم هدف يمكن أن يضعه شعب أمام عينيه في ذلك الوقت، الانجاز الهائل الذي حققته حركة المقاومة وجيش التحرير، هو بدون شك، نتيجة لفعالية تنظيمات المقاومة وبطولات رجالها ومؤازرة الشعب لها. ولكن هذا الانجاز نفسه، وحركة المقاومة نفسها تحددها معاً جملة معطيات ظرفية من أبرزها :

1 — إن حركة المقاومة والفداء التي انطلقت في خريف 1953 كانت تتويجاً للكفاح الوطني ولعمل الحركة الوطنية التي منها خرجت المقاومة والتي ترجع انطلاقتها الرسمية إلى عام 1930 وحققت فقرة نوعية عام 1944 لتأتي حركة المقاومة المسلحة عام 1953 كمنقلة نوعية أخرى.. ولكن دائماً على نفس المسار.

2 — إن حركة المقاومة والفداء لم تكن فقط تتويجاً للكفاح الوطني الذي قادته الحركة الوطنية منذ الثلاثينات، بل كانت أيضاً تتويجاً للتطور الداخلي الذي عرفته هذه الحركة نفسها، الحركة الوطنية. إن الانتقال من «دفتر المطالب الاصلاحية» الذي قدمته الحركة الوطنية الفتية عام 1934 باسم «مطالب الشعب المغربي» وهي مطالب تستهدف خلق وضعية متطورة تمهد للاستقلال، ان الانتقال من هذه «المطالب» إلى «عريضة الاستقلال» عام 1944، العريضة التي ترفض المحاولات الاصلاحية الجزئية وتطالب بالاستقلال، جاء نتيجة لنمو الحركة الوطنية وانتشارها، نمواً وانتشاراً، مكثراً من تجذر الحركة داخل صفوف الجماهير وظهور قيادات محلية وإطارات وسطى من أبناء الطبقات الشعبية، مما أعطى لقيادة الحركة الوطنية، التي كانت في الأصل نخبة مثقفة تنتمي إلى الاستقراطية المدنية، قاعدة صلبة يمكن التعويل عليها في مواجهة تصعيد القمع الذي تمارسه سلطات الحماية.. وبالمثل فالانتقال من عريضة 11 يناير 1944 إلى الكفاح المسلح عام 1953 كان نتيجة لتطور وعي هذه الأطر الشعبية الشابة داخل الحركة الوطنية التي ألقى بقيادتها السياسية في السجن، خصوصاً بعد أزمة 1951 التي توجتها سلطات الحماية بحادث 20 غشت 1953، حادث نفي محمد الخامس وتنصيب آخر غير شرعي مكانه. إن هذه الأطر الوطنية، الشعبية الشابة، قد وجدت نفسها مضطرة لحمل الأمانة، أمانة القيادة بعد اعتقال القيادة التقليدية، وفي نفس الوقت وجدت نفسها مضطرة كذلك إلى

الردّ على التحدّي، الذي قامت به سلطات الحماية بعزل محمد الخامس الملك الشرعي، بعمل تاريخي يكون في مستوى هذا التحدي.

وإذن، فحركة المقاومة، حركة الفداء وجيش التحرير، كانت حلقة من سلسلة العمل الوطني، السلسلة المتصلة الحقات انطلاقاً من 1930. نعم إن هذه السلسلة تمتد إلى ما قبل 1930، إلى ما قبل الحركة الوطنية السياسية، إلى ما كان قبلها من أعمال تدخل في إطار مقاومة الاحتلال، قبل معاهدة الحماية وبعدها، ولكننا نتحدث هنا عن المحددات الظرفية المباشرة، وهي محددات تبدأ سلسلتها، كما هو معروف، انطلاقاً عن 1930. أما المحددات التاريخية العامة فنستحدث عنها بعد قليل، وهي موضوعنا هنا.

3 — وكما تتحدد حركة المقاومة وجيش التحرير بمحددات ظرفية وطنية تتحدد أيضاً بمحددات ظرفية خارجية. هناك على سبيل المثال، لا الحصر : ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة، تأسيس الجامعة العربية سنة 1945 واستقلال معظم دول الشرق العربي، وتأسيس «مكتب المغرب العربي» بالقاهرة عام 1947 «ولجنة تحرير المغرب العربي» برئاسة محمد بن عبد الكريم الخطابي، في نفس السنة. وهناك أيضاً الثورة المصرية 1952 واتجاهها التحرري وتوجهاتها العربية وبالتالي دور مصر جمال عبد الناصر، دورها الاعلامي والمادي (سلاح... الخ). وأخيراً وليس آخراً هناك أيضاً دور الاحرار الفرنسيين داخل المغرب وخارجه (في فرنسا) وما كان قد آلت إليه الجمهورية الفرنسية الرابعة.

كل هذه المعطيات كانت تحدد ظرفياً المقاومة المغربية من أجل الاستقلال.

غير أن هذه المعطيات الظرفية، الداخلية والخارجية، إذ كانت تفسر الخصوصية الظرفية للمقاومة المغربية، الخصوصية التي تتلخص في نجاح هذه المقاومة في تحقيق هدفها بفعالية قصوى وفي أقصر مدة، وأيضاً بأقل خسارة، فإنها لا تفسر أو على الأقل لا تكفي وحدها في الاجابة على أسئلة تتعدى هذه الخصوصية الظرفية، من نوع الأسئلة التالية :

1 — ما الذي مكّن المقاومة المغربية 1953 — 1956 من خصوصيتها الظرفية تلك ؟ ما الذي جعلها فعالة، عامة، سريعة التطور، شعبية إلى أبعد حدّ، في وقت لم تكن فيه حركات المقاومة التي من هذا النوع قد انتشرت بعد في العالم الثالث — المستعمر آنذاك ؟ إذن كيف نفسر هذه الخصوصية : خصوصية الفعالية والشمول في المقاومة المغربية، موضوع حديثنا ؟

2 — لماذا كانت حركة المقاومة في المغرب، وهي التي حققت الاستقلال، حركة التحرير الوحيدة التي لم تستلم زمام السلطة بعد الاستقلال ؟ نحن نعرف أن جميع حركات المقاومة والتحرير في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية انتهت كلها تقريباً إلى تسلّم السلطة، أما في المغرب فلم يحصل

شيء من هذا ؟ وأكثر من ذلك بقيت المقاومة المغربية غير ممثلة، بصورة من الصور، في الحكومات الائتلافية التي تشكلت بعد اعلان الاستقلال ؟ كيف نجيب عن هذا السؤال ؟

3 — لماذا حصرت حركة المقاومة وجيش التحرير في المغرب أهدافهما في شيئين اثنين : عودة محمد الخامس والاعتراف بالاستقلال ؟ وبعبارة أخرى لماذا لم تطرح حركة المقاومة أية آفاق نظرية اجتماعية أو سياسية ؟ لماذا بقيت بدون برنامج سياسي اجتماعي ؟

4 — لماذا لم تتحول حركة المقاومة وجيش التحرير بالمغرب، عقب الاستقلال، إلى حزب سياسي، بل بالعكس لقد بقيت إطاراً عاماً يضمّ المقاومين بصفتهم مقاومين، بقطع النظر عن انتماءاتهم السياسية الحزبية أو اللا حزبية ؟ كيف أمكن، إذن، أن بقي رجال المقاومة، وجيش التحرير في المغرب محافظين على وضعهم وإطارهم الخاص، إطار المقاومة، مع احتفاظ كل منهم بحرية الانتماء السياسي إلى هذا الحزب أو ذاك أو إنشاء حزب لا يحمل اسم المقاومة، بل يندرج ضمن إطار الأحزاب القائمة، السياسية.

5 — لماذا لم تندمج حركات المقاومة وجيش التحرير في كل من المغرب والجزائر وتونس ضمن حركة واحدة، خصوصاً بعد سنة 1954 ؟ وهل كان من الممكن تاريخياً تحقيق مثل هذا الاندماج ؟

هذه الأسئلة ليست أسئلة سياسية، لا علاقة لها بسياسة الحاضر، بل هي أسئلة نظرية موجهة إلى التاريخ. وهذا ليس هروباً مني من الحاضر وسياسته، كلا. بل لأن جواب هذه الأسئلة لا نجده في الحاضر، حاضر اليوم وحاضر المقاومة وحاضر الحركة الوطنية التي منها انبثقت.. بل هو جواب لا نجده إلا بطرح السؤال على التاريخ : تاريخ المغرب، أعني خصوصيته التاريخية، وإذا شتم قلنا : ثوابته التاريخية.

لننتقل إذن إلى هذه الثوابت التي يتحدد بها ومن خلالها المدلول التاريخي لحركة المقاومة موضوع حديثنا.

* * * *

تتحد المقاومة المغربية، أعني حركة المقاومة وجيش التحرير لسنوات 1953 — 1956، مثلها مثل أي حدث آخر ذي شأن في المغرب بما يمكن أن نطلق عليه : ثوابت وضعية تاريخية للمغرب. هذه الثوابت معروفة عند المؤرخين النابيين، والمغاربة جميعاً يعيشونها في وجدانهم، في لا شعورهم، وأيضاً داخل مخيالهم الجماعي، ولكن دون أن يروا حاجة في الافصاح عندها ومهمتها هنا ليس تحليل هذه الثوابت، بل سنقتصر على إبرازها وتوجيه الاهتمام إليها.

1 — أول هذه الثوابت هو استمرارية الدولة الوطنية في المغرب منذ عهد الأدارسة، نعم ان تاريخ المغرب، منذ الفتح الاسلامي، مرتبط أشد الارتباط بتاريخ العرب وتاريخ الاسلام. ولكن داخل هذا التاريخ العربي الاسلامي، هناك وضعية خاصة للمغرب بقيت قائمة ومتميزة باستمرار، وقد بدأت هذه الوضعية تتبلور بوضوح مع الأدارسة مع نهاية القرن الثاني للهجرة حينما كانت الدولة الوطنية المغربية آخذة في التشكل، وذلك من خلال إعلان استقلالها عن دولة الخلافة في بغداد، ثم الدخول مع الدولة الأموية في الأندلس في علاقة الندية والتنافس وعدم الاستسلام لضغوط الدولة العبيدية الفاطمية في تونس.

لقد تشكلت في المغرب إذن، من خلال التغيرات مع العباسيين والفاطميين والأمويين في الأندلس دولة قائمة الذات تدخل في علاقة الند للند مع دول عصرها. وهذه الدولة كانت دولة وطنية، بمعنى أن القائمين بها كانوا من سكان المغرب أنفسهم ولم يكونوا قط «دخلاء» على المغرب، لا من المحتلين ولا من الغزاة.. ولا حتى من «المهاجرين».. لم يخضع المغرب قط لحكم «أجنبي» كحكم البويهيين أو السلجوقيين في بغداد، أو الممالك في مصر أو الأتراك في الجزائر وتونس وغيرهما من البلاد العربية الأخرى. الدولة في المغرب كانت دائما من أبناء المغرب.. كانت دولة من المواطنين المغاربة. وحتى المولى ادريس فقد قدم إلى المغرب كفرد. وقد قامت الدولة الأدريسية على ساعد القبائل التي اتخذت منه رمزاً دينياً، وبالتالي زعيماً سياسياً يرأس دولتها هي، وليس دولته هو. ولذلك كانت الدولة الأدريسية دولة سنية، أي على مذهب المغاربة وليس على مذهب ادريس الشيعي. وعلى كل، فإن الدولة المغربية إنما برزت مكتملة الكيان قوية السلطان مع المرابطين الذين نضجت على يدهم «ثوابت الوضعية التاريخية في المغرب» وفي مقدمتها الدولة الوطنية المغربية.

وهذه الدولة الوطنية المغربية استمرت منذ الأدارسة إلى اليوم، على شكل سلسلة متصلة الحلقات قد يتخللها ضعف ووهن، ولكنها لم تعرف قط انقطاعاً. فلم يخضع المغرب بعد الأدارسة لا للخلافة العباسية ولا للخلافة الأموية في الأندلس ولا للخلافة الفاطمية ولا للخلافة العثمانية، وأكثر من ذلك كان آخر دولة استعمرت، وبموجب عقد حماية وليس بموجب هزيمة عسكرية أو انفكاك داخلي. وفوق ذلك كان المغرب لا أقول أول دولة استقلت، بل أقول أو دولة استرجعت استقلالها في أقصر مدة وبأقل خسارة.

2 — وإلى جانب استمرارية الدولة الوطنية في المغرب هناك ثابت آخر مرتبط بالأول هو : ثبات الرقعة الجغرافية لما يمكن أن نسميه بالمغرب/الأصل، وتحرك الرقعة الجغرافية لما يمكن أن نسميه بالمغرب/الجال الحيوي. المغرب/الأصل : مغرب الحد الأدنى الذي لا يقبل النقصان هو «المغرب الأقصى» كما كان يحده المؤرخون، ضمن حدود ثابتة : المحيط الأطلسي غرباً، البحر

الأبيض المتوسط شمالاً «ما وراء ملوية إلى تلمسان» شرقاً، القبائل الصحراوية جنوباً : أقول : «القبائل الصحراوية» لأن الصحراء لا تعرف الحدود الجغرافية، بل الحدود فيها بشرية تقوم على الولاء. والقبائل المغربية — التي كانت تدين بالولاء للسلطة المركزية في المغرب، ضاربة في أعماق الجنوب، الغربي والشرقي، بدون حواجز.

وإلى جانب هذه الرقعة الجغرافية التي يتحدد بها المغرب/ الأصل، كانت حدود المغرب تفتح شمالاً لتضمّ الأندلس وشرقاً لتضمّ المغرب الأوسط والأدنى إلى برقة، وهذه الحدود كانت مفتوحة دوماً جنوباً إلى السودان ووادي السينغال : إما جهادا ونشراً للإسلام، وإما تجارة، وإما إقصاء لخطر التدخلات المناوئة والثورات التي كانت تنشب دائماً في «الأطراف»، كما هو الشأن بالنسبة للدول «العظمى» قديماً، أي الامبراطوريات.

وواضح أن ثبات الرقعة الجغرافية للمغرب/ الأصل هو الذي يعطي للدولة المغربية محتواها الوطني. فالدولة في المغرب لا تكون دولة معترفاً بها إلا إذا كانت «وطنية»، بمعنى أنها تضمّ كل هذا «الوطن» الذي يشكله المغرب/ الأصل، وفي ذات الوقت تمتد باشعاعها وتطلعاتها إلى ما وراءه، متطلعة إلى وحدة أوسع ومهما كان الأمر، وسواء قعدت الدولة في المغرب عند حدود المغرب/ الأصل كما ذكرناها أو اشرأبت إلى ما وراءه، فإن الدولة في المغرب لا تكون دولة معترفاً بها من طرف المغاربة إلا إذا كانت وطنية بهذا المعنى وليس دولة جهة من جهات المغرب/ الأصل وحدها. الاعتراف الفعلي بالدولة في المغرب لا يتم إلا عندما تصبح عملياً وفعالاً دولة المغرب/ الأصل كله.. ومن هنا الثابت الثالث من ثوابت الوضعية التاريخية للمغرب.

3 — الثابت الثالث إذن، هو الشرعية الوطنية للدولة في المغرب. نعم، هناك الشرعية الدينية دوماً، وهي لم تكن موضوع نقاش منذ أن توطدت الدولة الوطنية في المغرب : المغاربة كلهم مسلمون سنيون مالكيون، فلا طوائف ولا أقليات وإنما شعب واحد، ومذهب ديني واحد، وبالتالي فالدولة دوماً دولة إسلامية سنية ووطنية.

وإذن، فلم تكن الشرعية الدينية، في يوم من الأيام، موضوع نقاش، ولكن اكتسابها كان يتطلب دوماً الشرعية الوطنية. والشرعية الوطنية، كانت تكتسب بالبيعة والبيعة كانت تقوم دائماً، إما ضمناً في ظروف السلم والهناء وإما صراحة في ظروف الأهوال والشدائد، على شروط ثابتة لعل أهمها ما يلي :

أ — حماية حدود المغرب ضمن رقعته الجغرافية الثابتة، أي تحقيق الوحدة الجغرافية/ الوطنية، للمغرب/ الأصل والحفاظ عليها.

ب — تحقيق وحدة السلطة، وحدة الدولة الوطنية، الشيء الذي يعني رفض الكيانات الجهورية، رفض الانقسام. وعندما تقوم قننة أو ثورة وتظهر إمارات متنافسة متناحرة فالاعتراف بشرعية الواحدة منها لا يتم إلا بعد أن تحقق وحدة السلطة في المغرب ككل، حينئذ تصبح جديدة بأن تقود الدولة لخطية في المغرب.

ج — مراعاة التوازنات المغربية الخاصة. ذلك أن المغرب إذا كان «بلاد الثوابت» فهو أيضاً «بلاد التوازنات»، بل «التوازنات» ثابت من ثوابت وضعيته التاريخية. فكما أن المغرب متعدد ومتوازن جغرافياً: بحار، سهول جبال، صحراء.. فهو كذلك متعدد ومتوازن سكانياً واثنياً. وبالتالي فالشرعية الوطنية للدولة المغربية هي في عدم الإخلال بهذه التوازنات. وقد اثبتت الحوادث والتجارب، في الماضي البعيد، كما في الماضي القريب، أن اليد الواحدة لا يمكن أن تصفق في المغرب. هناك أربع أياد في المغرب: يد الشمال، ويد السهول، ويد الأطلس ويد الجنوب، ويجب أن تكون هذه الأيدي حاضرة كلها، بصورة من الصور، لكي يتم شيء ذو بال في المغرب.. إنها يد الوطنية المغربية، يد الجماعة التي ترفض التجزئة في أي ميدان.

4 — والثابت الرابع، الذي نريد إبرازه ضمن ثوابت الوضعية التاريخية في المغرب، ذو شقين متلازمين مترادفين: هناك من جهة الطابع المحارب للدولة المغربية، وهناك من جهة الطابع المقاوم للشعب المغربي.

الدولة في المغرب هي دوماً دولة محاربة، هي دائماً تخوض حروباً لا تهدأ، حروباً خارجية، إما في صورة جهاد، كالجهاد في الأندلس أو نشر الإسلام في الجنوب (السودان.. الخ) وإما في صورة دفاع عن النفس وحماية الثغور من المهاجمين من الشرق، كهجومات الأتراك أو من الغرب والشمال، كهجومات الدول الأوربية (اسبانيا والبرتغال خاصة).. وإلى جانب هذه الحروب الخارجية كانت الدولة في المغرب تواجه باستمرار منافسين وخصوماً في الداخل، عندما تغل — أو تختل بسبب من الأسباب — بالتوازنات المغربية الخاصة، مما يجعل شرعيتها الوطنية تغدو موضوع نقاش ويجعل وجودها بالتالي موضوع اعتراضات..

وكما أن الدولة المغربية هي دوماً دولة محاربة، فالشعب المغربي أيضاً شعب مقاوم: يقاوم الغزاة والمهاجمين من الخارج، مع دولته أو بدونها، ويقاوم الدولة نفسها عندما تنتهك الشرعية الوطنية المبررة لوجودها. وهكذا فمنذ القرن الخامس عشر الميلادي، أي منذ سقوط الأندلس، أصبح المغرب هدفاً للانتقام وغزوات الأروبيين الذي ركزوا حملاتهم على الشواطئ وثغورها. ولقد كان على الجماهير المغربية وقياداتها المحلية، الدينية والوطنية، كما كان على السلطة المركزية نفسها، رد هجمات المهاجمين وتحجير النقاط المحتلة هنا أو هناك، والعمل التواصل على حماية الشواطئ

وردت هجمات المعتدين.. فكانت المقاومة المغربية مستمرة متواصلة، برأ وبحراً، منذ القرن الخامس عشر..

5 — وأخيراً، وليس آخراً، يمكن أن نبرز العلاقة الجدلية بين البادية والمدينة في عملية التغيير والمقاومة، كتأب من ثوابت الوضعية التاريخية للمغرب، هذه الجدلية لاحظها ابن خلدون وبنى عليها تفسيره للتاريخ الاسلامي ككل، وبكيفية -ناصة شيد عليها نظريته في قيام الدول وسقوطها، وخلاصة هذه النظرية أن قيام دولة جديدة (أو «مستجدة» حسب تعبيره) مكان أخرى قائمة (أو «مستقرة» كما يقول) كان يتم في الغالب عبر ثورة تقوم بها البادية بقيادة ارستقراطية قبلية تقليدية أو جديدة ناشئة، وعندما تنجح في القضاء على الدولة القائمة وتؤسس دولة جديدة تقوم المدينة بقيادة الارستقراطية السائدة فيها بالمبايعة للدولة الجديدة، ثم تبقى هذه الارستقراطية المدنية محافظة على وضعها الاجتماعي، فتمارس وظيفتها كطبقة مسيرة تملك سلطة المال والعلم والجاه والحسب وتمارس هذه السلطة في ظل «حآكم الزمان» وباسمه، حتى إذا بلغه «الترف والنعم» حسب تعبير ابن خلدون، وانغمس فيه هو وذووه «فسدت عصبيتهم» وانفردوا بالمجد دون سائر التحالف القبلي الذي تأسست عليه دولتهم، فيكونون بذلك قد أدخلوا بالتوازن، وتأتي النتيجة المحتممة، وهي قيام ثورة جديدة من البادية مرة أخرى.. وهكذا..

* * * *

هذه الثوابت الخمس الخاصة بالوضعية التاريخية للمغرب ككل، أردنا إبرازها لننظر على ضوءها إلى المقاومة المغربية، مقاومة 1953 — 1956 طلبا لمداولها التاريخي. لتتساءل إذن :

كيف عملت هذه الثوابت عملها في هذه المقاومة، في تركيبها وفعاليتها وأهدافها ووضعها التاريخي؟
وبعبارة أخرى : لنلتمس الآن في هذه الثوابت الجواب على الأسئلة «الفضولية» التي سبق أن طرحناها بخصوص هذه المقاومة.

1 — إذا نظرنا إلى حركة المقاومة وجيش التحرير التي عرفها المغرب بين سنتي 1953 — 1956، على ضوء الثابت الأول الذي عبرنا عنه بـ «استمرارية الدولة الوطنية في المغرب» فإننا سنتبين بسهولة أن مهمة المقاومة، موضوع حديثنا، لن تكون إنشاء دولة. فالدولة كانت دوماً قائمة وكانت لا تزال قائمة كسلطة شرعية معترف بها بموجب عقد الحماية نفسه. وعندما اعتدت سلطات الاستعمار الفرنسي على هذه السلطة الشرعية، قامت المقاومة من أجل إعادة الأمور إلى نصابها، إلى استعادة السيادة كاملة، أي استعادة السلطة الفعلية للدولة الوطنية المغربية التي

كانت فرنسا قد فرضت عليها حمايتها. وهكذا فعلى العكس من الكثير من حركات المقاومة والتحرير في إفريقيا التي قامت لتنشئ دولة لم توجد قبل قط، أو كانت قد درست وعفى عليها الزمن، فإن المقاومة في المغرب إنما قامت من أجل استرجاع الشرعية للدولة الوطنية وفك أسرها من حماية الأجنبي. وعندما نجحت المقاومة هذه المهمة بعودة محمد الخامس وإعلان الاستقلال لم يتردد المقاومون ولا أعضاء جيش التحرير في وضع السلاح وتسليمه للسلطة الوطنية الشرعية المسترجعة، وبذلك وضعوا حداً لوجودهم كمقاومين مسلحين، لقد اعتبروا مهمتهم منتهية في هذا المجال وعادوا للاندماج في المجتمع كل حسب مهنته الأصلية أو المهنة التي يختارها.

2 — هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إذا نحن نظرنا إلى هذه المقاومة من زاوية الثابت الثاني الذي عبرنا عنه بثبات الرقعة الجغرافية للمغرب/الأصل، نجد أن الرقعة التي استرجعت عام 1956 كانت ناقصة جنوباً، سواء الجنوب الغربي أو الجنوب الشرقي، بالإضافة (إلى ستة ومليية)، ولذلك نجد أن المقاومة التي انتهت مهمتها في جبال الأطلس والريف والمدن، لأنها أصبحت كلها مناطق تحت السلطة الشرعية المستعادة، فإنها، بالعكس من هذا، كانت ترى أن مهمتها في الجنوب لم تنته وهذا ما يُفسر بقاء جيش التحرير، بل انتقاله إلى الجنوب الغربي لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب وكان قد حررها فعلاً عام 1959 — 1960، وكذلك للمشاركة، مع الثورة الجزائرية في تحرير مناطق الجنوب الشرقي من المغرب التي كانت تحت الإدارة الاستعمارية في الجزائر، المناطق الممتدة من تندوف إلى بشار والقنادسة وتوات. وهكذا فالمقاومة التي، وجدت مهمتها منتهية على صعيد استعادة السيادة الوطنية الشرعية، قد رأت أن مهمتها لم تنته على صعيد استعادة كامل الرقعة الجغرافية الثابتة للمغرب. فكان بقاء جيش التحرير في الجنوب الغربي والشرقي إلى 1959 — 1960 تجسماً لاختصاص المقاومة المغربية لثوابتها الوطنية التاريخية.

3 — أما الثابت الثالث وهو ما دعونه بالشرعية الوطنية، فقد ظهر بارزاً في تركيب المقاومة وجيش التحرير، لقد تجمعت حركة المقاومة وجيش التحرير الشرعية الوطنية تمام التجمع، الشرعية التي جعلت منها مقاومة وطنية فعلاً. وليس جهوية أو اقليمية. لقد كانت حركة المقاومة وجيش التحرير لسنوات 1953 — 1956 تمثل المغرب كله بمختلف مناطقه وتوازنته. ولعل من أهم عوامل نجاحها وفعاليتها أنها حرصت على أن تكون كذلك، مقاومة وطنية، في كل أجزاء الوطن. والذين تتبعا الكيفية التي كانت تؤسس بها تنظيمات المقاومة سيلاحظ بدون شك الجهد الكبير الذي كانت قيادة المقاومة تبذله من أجل أن يكون لها خلايا وفروع في جميع مناطق المغرب، ومن أجل أن تكون جميع عناصر التوازن المغربي حاضرة وفاعلة. وعندما أسس جيش التحرير في الشمال ظهر منذ المرة الأولى كجيش وطني يمثل المغرب كله من سوس إلى فجيج إلى

الأطلس إلى دكالة إلى طنجة. فكان جيش المغرب كله. ولعل هذا ما أدخل الفرع على المستعمرين. ومن دون شك فإن هذا كان من أهم عوامل نجاح المقاومة.. بل إن هذا كان شرطاً ضرورياً لنجاحها، لأن هذا هو ما منحها الشرعية الوطنية والحماية الشعبية والتضامن الجماهيري في كل جهات المغرب.

4 — أما إذا نظرنا إلى هذه المقاومة مع الثابت الرابع الذي أبرزنا فيه الطابع المقاوم للشعب المغربي طوال تاريخه، فإننا سنجد أن مقاومة سنوات 1953 — 1956 لم تكن حادثاً يتيماً، ولا طارئاً، وإنما كانت حلقة من حلقات المقاومة المغربية على مدى التاريخ. لقد كانت استئنافاً مباشراً لثورة ابن عبد الكريم الخطابي في الريف وموحا حمو الزباني في الأطلس والهيبة في الجنوب.. كانت استئنافاً لهذه الثورات المسلحة وتجاوزاً لها في نفس الوقت. كانت تتجاوزاً لها لأنها لم تقيد نفسها بحدود جهة من جهات الرقعة الجغرافية للمغرب. بل كانت من الجميع وإلى الجميع.. ولعل هذا ما جعلها تنتهي إلى النصر ولم تنتكس مثلما انتكست الثورات الجهوية السابقة الذكر.

5 — هذه الملاحظة تربطنا مباشرة بالثابت الخامس والأخير والذي عبرنا عنه بمجدلية العلاقة بين المدينة والبادية في المغرب. لقد كانت المبادرة في الماضي، في مغرب ما قبل الحماية تأتي من البادية كما شرحنا حسب نظرية ابن خلدون. أما في المغرب الحديث وابتداء من فرض الحماية على المغرب فقد انقلبت الأدوار بفضل تغير الظروف وتطور الوضع التاريخي العام. وهكذا فبمجرد الاعلان عن توقيع معاهدة الحماية جاءت المبادرة من المدينة والبادية معا، فكانت المظاهرات في فاس وكان غضب العلماء وتحركت البادية مما كانت نتيجة استقالة السلطان المولى عبد الحفيظ ندماً على توقيع معاهدة الحماية. وعندما فرضت قوى الاحتلال الفرنسي وجودها في المدن بقيت البادية، وبالأخص الجبال، تقاوم لمدة عشرين سنة، في الأطلس والريف والجنوب. وقد تزامن انتهاء آخر جيوب المقاومة المسلحة في الجبال بظهور البدايات الأولى للمقاومة الوطنية السياسية في المدن. وعندما بلغت هذه الحركة الوطنية السياسية المدنية أوجها كان لا بد لتحقيق النصر من أن تنتقل إلى البادية وذلك ما بدأ يحصل بكيفية ملموسة ابتداء من أوائل الخمسينات حيث بدأت أعمال المقاومة تظهر، ولو بصورة فردية متقطعة في البادية. وعندما قامت حركة الفداء في المدن ووقفت على رجلها وفرضت نفسها كمقاومة شعبية عام 1953 كان لا بد أن تنتقل إلى البادية، إلى الجبال حتى يتم لها النصر.. وكان ذلك ما حدث مع قيام جيش التحرير في السنة الموالية 1954.

واضح الآن أن استحضار هذه الثوابت يجعل في الامكان الاجابة بسهولة على الأسئلة التي ألقيناها من قبل.

لقد كان السؤال الأول يتعلق بالعوامل التي جعلت المقاومة المغربية مقاومة 1953 — 1956 فعالة وعمامة، والتي مكنتها من تحقيق النصر في أقرب وقت. أما الجواب فواضح : لأنها تمسكت بالشرعية الوطنية وتقمصتها وعملت في إطارها فكانت مقاومة المغرب ككل، ثم أيضا لأنها حافظت على التوازنات المغربية الخاصة وعملت وفق قوانينها، ولأنها ثالثا ربطت بين البادية والمدنية وجسمت جدلية العلاقة التضالوية بينهما.

وكان السؤال الثاني يتعلق بعلاقة المقاومة بالسلطة السياسية بعد الاستقلال : لماذا لم تتسلم السلطة الحكومية بعد إعلان الاستقلال ؟ والجواب انها قامت أصلا لا من أجل إنشاء دولة بل من أجل إعادة الشرعية والسلطة لدولة قائمة. وعندما عادت هذه الشرعية وهذه السلطة بقي المجال الوحيد لعمل المقاومة هو استكمال تحرير التراب الوطني.. وقد بقي جيش التحرير يعمل كذلك إلى أن توقف لأسباب وظروف خاصة : داخلية وخارجية معروفة.

أما السؤال الثالث وهو المتعلق بغياب طرح أية آفاق سياسية واجتماعية من طرف المقاومة، فهذا راجع إلى أن حركة المقاومة لم تكن حركة منفصلة عن الحركة الوطنية، بل كانت التعبير المسلح لهذه الحركة، وبالتالي فالآفاق السياسية والاجتماعية التي كانت تتحرك فيها المقاومة هي نفسها الآفاق التي كانت تتحرك فيها الحركة الوطنية عموماً. والصراع السياسي الاجتماعي الوطني كانت تخوضه المقاومة داخل الحركة الوطنية وليس خارجها.. ولم يتطور الأمر قبل الاستقلال إلى الدرجة التي تسمح أو تفرض خروج هذا الصراع إلى الساحة العامة. ولكن بعد الاستقلال مباشرة خرج هذا الصراع إلى الساحة السياسية العامة.. وكانت الدولة الوطنية قد استعادت جل مقوماتها.

وأما السؤال الرابع فقد كنا صغناه كما يلي : لماذا لم تتحول المقاومة إلى حزب سياسي بعد الاستقلال ؟ والجواب واضح : إن المقاومة كانت قوتها في كونها كانت تجسم إجماع الشعب المغربي وتعمل وفق قانون التوازن الداخلي للمغرب. ولم يكن من الممكن أن تتحول المقاومة إلى حزب سياسي واحد، لأن الشعب كله لا يمكن أن يتحول إلى حزب سياسي واحد.. وإذن فتكوين حزب سياسي من المقاومة كان شيئا من قبيل عكس المعنى.. لأن معنى المقاومة كان في كونها فوق حزبية.

والسؤال الخامس الذي طرحناه يتعلق بعدم اندماج المقاومة المغربية والمقاومة الجزائرية والمقاومة التونسية في حركة تحرير شعبية واحدة.. وهذا لم يكن ممكناً إلا على صعيد التنسيق المؤقت، ذلك لأن مهام حركة المقاومة في كل واحد من هذه البلدان الثلاثة كانت تختلف باختلاف الوضعية التاريخية لهذه البلدان : مهمة حركة المقاومة في المغرب كانت استعادة الشرعية والسلطة لدولة قائمة ضاربة بجذورها في التاريخ.. أما في الجزائر وتونس فكانت المهمة

شيئاً آخر : إنشاء دولة وطنية لم يكن لها وجود من قبل إلا من خلال حكم أجنبي : حكم الأتراك أو الامارات السابقة على الأتراك. لم يكن من المعقول ولا من الممكن أن يقبل المغاربة بالتضحية بدولتهم الوطنية التاريخية من أجل دولة جديدة مجهولة في المستقبل.. هي دولة المغرب العربي.. التي هي مجرد إمكانية فقط. ولم يكن من الممكن للجزائريين ولا للتونسيين التضحية بحلم المستقبل، حلم إنشاء دولة وطنية، إذن وحدة المغرب العربي لم تكن ممكنة في فترة الكفاح المسلح وهي لن تصبح ممكنة بالفعل إلا عندما تنطفئ الحاجة في الجزائر وتونس إلى توطيد وتأمين الدولة الوطنية الفتية التي انشئت. الوحدة لا تقوم إلا بين دول تقف على أرضية صلبة أرضية التاريخ : أرضية الطمأنينة التاريخية.

وبعد، فإن الثلاثين عاماً الماضية على استقلال المغرب وبالتالي على انتهاء مهمة حركة المقاومة في المغرب هي فاصل زمني يكفي ليجعلنا ننظر إلى هذه الحركة نظرة موضوعية. نظرة تتوخى فهم القوانين التي تحكم ماجريات الأمور في بلادنا من الداخل وبصورة غير مرئية. وذلك ما حاولت أن ألفت النظر إليه في هذه العجالة. وإذا كانت هذه الثوابت قد تحكمت في الماضي إلى حد بعيد فلا شك أن مفعولها ما زال ممتداً إلى اليوم، وبالتالي فلا بد لكل من يفكر في المستقبل من استحضار هذه الثوابت.

* * * *

وقبل أن أختتم أريد أن أطرح سؤالاً يتعلق بهذه السنوات الثلاثين التي مضت : هذا السؤال أصوغه كما يلي : لم تتسلم حركة المقاومة السلطة السياسية في المغرب، مثلما حدث في بلدان أخرى كما أشرنا إلى ذلك قبل : فهل كان هذا هو الأفضل للمغرب.. أم أن العكس هو الصحيح.

أما أنا فأقول : إن من حسن حظ المقاومة المغربية ومن حسن حظ المغرب أن حركة المقاومة وجيش التحرير لم تتسلم السلطة فيه بعد الاستقلال.

من حسن حظ المقاومة المغربية لأنها لو تسلمت السلطة، لكانت الآن تحمل معها وزر أخطاء السلطة وأخطاء السياسة ومنها أخطاء قاتلة.

من حسن حظ المغرب، لأن عدم تسلّم المقاومة للسلطة السياسية وبقاءها تحمل معها أمجادها الخاصة بها قد جعل منها صوتاً يتمتع دوماً بشرعية الكلام عن المغرب وقضاياه الوطنية حتى في الفترات التي تسكت فيها الأصوات السياسية اختياراً أو اضطراراً.

وهكذا فإذا نحن رجعنا إلى بيانات وملتمسات المقاومين المغاربة بعد الاستقلال، قبل المجلس الوطني المؤقت لرجال المقاومة وجيش التحرير وبعده وإلى الآن، نجد أن صوت المقاومة

المغربية كان حاضراً دوماً، يرتفع كلما دعت الضرورة أن يرتفع، ليطالب بالجللاء، بتحجير ما تبقى من الأراضي المغربية، بتنظيم حياة دستورية ديمقراطية، بالعفو على المعتقلين السياسيين الخ. وأعتقد أن امتلاك المقاومة لشرعية الحديث في هذه القضايا، عند الحاجة، هو أئمن ما يجب أن تحافظ عليه. فمن حسن حظ المقاومة.. ومن حسن حظ المغرب انها — أي المقاومة المغربية — بقيت وفيه لماضيها وأهدافها ولمهبتها، محافظة على الشرعية والمشروعية التي تجعل منها لسان الشعب الذي يستطيع الكلام بدون عقد، بدون خوف.

أيها الاخوان :

لقد تحدث حديثاً عاماً، فيه تنظير وفيه تعميم. وهذا النوع من التنظير والتعميم يسمح بتجاوز الجزئيات، لأن معناها ودلالاتها إنما هو في الكلّ الذي تنتمي إليه. الكلّ موضوع الحديث. ولكنني لا أريد أن أختم هذا الحديث دون الإشارة إلى حادثة جزئية تنمخص معنى الكلّ، الكلّ الذي تحدثنا عنه، وهي تجسّمه بإيجاز بليغ. والواقع أن الحديث عن المقاومة يوم 18 جوان، يوم ذكرى استشهاد محمد الزرقطوني رحمه الله سيكون ناقصاً إذا لم يبرز فيه اسم محمد الزرقطوني بطل المقاومة. والحديث عن المقاومة المغربية مقاومة 1953 — 1956 سيقى ناقصاً إذا لم يبرز فيه اسم محمد الخامس رحمه الله عليه وهو الذي اتخذت المقاومة من عودته هدفاً أساسياً لها. سأختم إذن بذكر جزئية عن هذين الرجلين الوطنيين المقاومين.

حدثني صديق كان يشتغل في ديوان الملك الراحل محمد الخامس قال : عندما قام الملك المرحوم بزيارة المشرق عام 1960 زار القسم الشرقي من القدس الشريف وكان ما يزال هو والضيقة الغربية تحت سلطة المملكة الأردنية. وعندما صعد محمد الخامس والوفد المرافق له في إحدى بنايات القسم العربي من القدس ليطل على القسم الذي احتلته اسرائيل هاله أن يرى الصهاينة يمشون ويمرحون في أمان في شوارع الجزء المحتل من القدس.. فأكفهر وجه محمد الخامس وظهر عليه الغضب والاضطراب والتفت إلى من كان حوله وقال بالدارجة المغربية : «فين الزرقطوني دياهمم.. فين الروداني.. فين المقاومة دياهمم..».

كلمة لا تحتاج إلى تعليق. شكراً على استماعكم والسلام عليكم.